

## محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ - ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم الغنبي

### المحاضرة الخامسة عشرة

#### العلاقات العراقية- البريطانية ١٩٢٦-١٩٣٢

##### معاهدة عام ١٩٢٦<sup>(١)</sup>

تمت التسوية النهائية لمشكلة الموصل بعد أن وضعت لجنة التحقيق تقريرها في (١٦ تموز ١٩٢٥) في (١١٣) صفحة من القطع الكبيرة، والحققت به احدى عشرة خارطة . تناول دراسة الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وجاء فيه "ان عواطف سكان الموصل كانت الى جانب العراق " . وأوصت اللجنة بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الامور الآتية<sup>(٢)</sup>:

١. يجب ان تبقى المنطقة تحت انتداب العصمة لمدة (٢٥) سنة .

---

(١). للمزيد من التفاصيل عن النص الكامل للمعاهدة وموقف الحكومة العراقية ومجلس الامة العراقي منها، ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج٢، ص ص، ٢٨-٤٤؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية..، ص ص، ١٥٠-١٧٣؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ..، ج٢، ص ص، ١٢٨-١٥٣؛ عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات..، ص ص، ١٢٨-١٥٩ .

(٢). عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..، ج٢، ص ص، ١٣٠-١٣١ .

٢. يجب مراعاة رغبات الأقليات فيما يخص تعيين موظفي لإدارة أمورهم ، وترتيب الأمور العادلة والتعليم في المدارس.

اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فوافق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ على القرار التالي بالإجماع<sup>(٣)</sup>:

١. اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا.

٢. دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرون سنة.

٣. دعوة الحكومة البريطانية لأن تقدم للمجلس التدابير لتأمين الضمانات المطلوبة.

٤. دعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة.

قوبل قرار مجلس العصبة بالابتهاج والسرور في العراق ، مع التحفظ على الفقرة الثانية التي اوصت باستمرار الانتداب لمدة خمس وعشرون سنة. واستناداً لتلك الفقرة بدأت على الفور المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار مجلس العصبة وقد وقعت المعاهدة الجديدة من قبل مجلس الوزراء العراقي في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦، وقدمت الى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة، وهي استمرار لمعاهدة ١٩٢٢ التي لم يتغير في نصها شيء ما عدا المدة الزمنية<sup>(٤)</sup>.

وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا ، وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق، ثم وقعت معاهدة بريطانية - تركية - عراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦ تضمنت المادة الاولى منها تعيين خط الحدود بين العراق وتركيا حسب خط بروكسل ، والتعاون بين العراق وتركيا لإقرار الامن والسلام في منطقة الحدود، وذلك بمكافحة اعمال النهب والشقاوة او الاعمال الفردية المسلحة، وتضمنت المادة الرابعة عشر تعهد الحكومة العراقية بأن تدفع للحكومة التركية عشرة بالمئة من عائداتها من شركة النفط التركية وذلك

(٣). جريدة العالم العربي، العدد (٥٣٥) في ١٧ كانون الاول ١٩٢٥.

(٤). عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج٢، ص ٣٢-٣٣؛ موقع كلية التربية للعلوم

الانسانية جامعة بابل: <http://www.uobabylon.edu.iq>

بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين الطرفين<sup>(٥)</sup>. وبذلك سويت المشكلة نهائياً وأصبحت العلاقات طبيعية بين العراق وتركيا.

## المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٧

على اثر الخلاف الذي نشب بين عبد المحسن السعدون ومجلس النواب، حول انتخاب رئيس المجلس، حيث جرى انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً للمجلس، على الرغم من إرادة السعدون الذي رشح حكمت سليمان، سارع السعدون إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦، معتبراً خذلانه في مجلس النواب بمثابة حجب للثقة عن وزارته، وقد قبل الملك الاستقالة، وكلف جعفر العسكري بتأليف وزارته الثانية، وجاءت الوزارة الجديدة على الوجه التالي<sup>(٦)</sup>:

١. جعفر العسكري رئيساً للوزراء .
٢. رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية .
٣. محمد أمين زكي وزيراً للمواصلات
٤. ياسين الهاشمي وزيراً للمالية .
٥. نوري السعيد وزيراً للدفاع.
٦. السيد عبد المهدي وزيراً للمعارف.
٧. رؤوف الجادرجي وزيراً للعدل .
٨. أمين باش أعيان وزيراً للأوقاف .

كان أهم ما جاء في منهاج الوزارة الجديدة ما يلي<sup>(٧)</sup>:

١. العمل على تعديل الاتفاقيات التي وقعتها الوزارة السابقة، والمتعلقة بالجانبين العسكري والمالي.
٢. إنجاز لائحة قانون الميزانية .

(٥). موقع كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل: <http://www.uobabylon.edu.iq>

(٦). جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٨٩) في تشرين الثاني ١٩٢٦ .

(٧). محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، ص ١٤؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٢، ص ٨٦-٨٧.

٣ . إنجاز لائحة قانون الدفاع الوطني ، وإصدار قانون التجنيد الإجباري .

وفي ٢٤ آذار قرر مجلس الوزراء تصديق لائحة قانون الدفاع الوطني، التي أعدتها وزارة الدفاع ، وأحال مسودة القانون إلى مجلس الأمة . وخلال مناقشة مجلس الوزراء لمسودة القانون ، وقع خلاف بين أعضاء المجلس حول اللائحة، فقد أصر وزير المالية عبد المهدي على تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية مع بريطانيا ، قبل إصدار القانون حرصاً على مصلحة البلاد<sup>(٨)</sup>، ولما لم يأخذ مجلس الوزراء برأي الوزير عبد المهدي ، سارع إلى تقديم استقالته من الوزارة في ٧ حزيران ١٩٢٧<sup>(٩)</sup>.

عارضت بريطانيا صدور قانون التجنيد الإجباري، فقد بعث المندوب السامي هنري دويس بمذكرة إلى رئيس الوزراء حول الموضوع، تتم عن التهديد، لكن مجلس الوزراء مضى في خطته في إقرار لائحة القانون، وأحالها إلى مجلس النواب<sup>(١٠)</sup>.

ماطلت بريطانيا في مفاوضاتها حول تعديل المعاهدة العراقية البريطانية وملاحقتها، وبالأخص الاتفاقيتين العسكرية والمالية<sup>(١١)</sup>، وشعر رئيس الوزراء أن بريطانيا لا تريد إجراء أي تغيير جوهري على المعاهدة، والاتفاقيات الملحقة بها مما دفع برئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ أيار ١٩٢٧، وأعلم الملك عن رغبته في نشر أسباب الاستقالة ، لكي يطلع عليها الشعب، وقد تسببت هذه الرغبة في إثارة المندوب السامي، الذي سارع إلى الملك فيصل، لتدارك الأمر، حيث عقد اجتماعاً مع الملك ورئيس الوزراء، والوزراء كل من نوري السعيد، ورشيد عالي الكيلاني، وياسين الهاشمي، لمعالجة موضوع الاستقالة، وإصرار رئيس الوزراء على نشر أسباب الاستقالة، مما أغضب المندوب السامي. لكنه عاد وأبدى استعداده لعرض مطالب الحكومة أمام الحكومة البريطانية إذا ما سحبت الوزارة استقالته، وقد مارس المندوب السامي، والملك فيصل الضغط على جعفر العسكري لسحب استقالته، كما بعث الملك كتاباً لرئيس الوزراء في ٣٠ أيار ١٩٢٧، يرفض الاستقالة، ويطلب منه مواصلة مهامه كرئيس للوزراء. وبعد أن عرض المندوب السامي الأمر على حكومته ، قررت

(٨). الحكومة العراقية، مقررات مجلس الوزراء للأشهر تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٦، ص ٦٤.

(٩). عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٢، ص ص ٩٨-٩٩.

(١٠). جريدة العالم العربي، العدد (٩٩٠) في ٨ حزيران ١٩٢٧.

(١١). عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٢، ص ص ١٢٦-١٢٧.

بريطانيا نقل المفاوضات إلى لندن، وطلب المندوب السامي من الملك فيصل أن يكون على مقربة من المفاوضات التي ستجرى هناك، لغرض التأثير على الوفد العراقي المفاوض<sup>(١٢)</sup>. وبناءً على رغبة المندوب السامي، قرر الملك فيصل السفر إلى لندن في ٦ آب ١٩٢٧، بحجة الاستشفاء، ذلك لأن الملك مصون، وغير مسؤول، ولكي لا يكون وجوده مشاركة رسمية في المفاوضات، كما خول مجلس الوزراء جعفر العسكري بإدارة المفاوضات مع بريطانيا، وغادر رئيس الوزراء إلى لندن في ٥ أيلول ١٩٢٧. افتتحت المفاوضات رسمياً في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧، وتركزت حول ضرورة دخول العراق عصبة الأمم، وطلب رئيس الوزراء من الوفد البريطاني المفاوض، أن تطلب بريطانيا من العصبة قبول العراق في عضويتها، كما طلب تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية، بما يتفق وآمال الشعب العراقي في الحرية والاستقلال والسيادة، لكن بريطانيا عارضت الاستعجال!! في طلب دخول العراق عصبة الأمم، بحجة أنه لا يزال غير مؤهل لذلك، معتبرة طلب الدخول سابق لأوانه، وطلبت الحكومة البريطانية تأجيل ذلك حتى عام ١٩٣٢<sup>(١٣)</sup>.

أما بخصوص المعاهدة، فقد أعرب الوفد العراقي عن رغبته بعقد معاهدة جديدة، تحل محل المعاهدة الحالية. وعلى الرغم من محاولات الحكومة البريطانية وضع العراقيل أمام مطالب الحكومة العراقية، إلا أنها وافقت في النهاية على إجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة<sup>(١٤)</sup>.

لكن الحكومة البريطانية عادت ووضعت مسودة معاهدة جديدة لم تختلف في جوهرها عن المعاهدة السارية إلا في بعض الجوانب الثانوية، وقد رفض الوفد العراقي التوقيع على المعاهدة المعروضة قبل تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية، كما طالب الوفد العراقي بإطلاق يد الحكومة في تنفيذ خطتها بتشريع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، بغية إنشاء جيش قوي، قادر على القيام بمهام الدفاع عن البلاد، لكن رئيس الوزراء جعفر العسكري لم يجد أي تجاوب من قبل بريطانيا، واضطر إلى قطع المفاوضات، والعودة إلى بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧، بعد أن استمرت المفاوضات أكثر من شهرين، وقد قرر الملك فيصل

(١٢). المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣٢.

(١٣). عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات...، ص ١٦٨-١٧٠.

(١٤). المصدر نفسه، ص ١٧٠.

هو أيضاً العودة إلى بغداد مصرحاً : (( أفضل العودة إلى بلادي صفر اليمين على أن أوقع على معاهدة جديدة لا تختلف عن سابقتها))<sup>(١٥)</sup>.

شعرت الحكومة البريطانية بخطورة تصاعد الأزمة مع العراق ، وطلبت من الملك إعادة النظر في مقاطعة المفاوضات، واعدة إياه بإبداء المرونة مع الوفد العراقي المفاوض ، ودراسة مطالبه بجدية، مما دفع الملك، وهو في طريق العودة إلى بغداد، أن يبرق إلى رئيس الوزراء طالباً منه استئناف المفاوضات من جديد، وموضحاً له الموقف البريطاني المستجد<sup>(١٦)</sup>.

عاد جعفر العسكري إلى لندن، بناء على طلب الملك ، في ١٢ كانون الاول ١٩٢٧، حيث جرى استكمال المفاوضات مع الوفد البريطاني حول المعاهدة الجديدة وموضوع تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ،وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على مسودة معاهدة جديدة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ بمقر وزارة المستعمرات البريطانية، وجرى الاتفاق على تأجيل المفاوضات حول تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ،إلى ما بعد تصديق المعاهدة الجديدة. لكن رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي احتجا على بنود المعاهدة الجديدة وعلى عدم البت في الاتفاقيتين، العسكرية والمالية،وقدما استقالتيهما من الحكومة في ١٨ كانون الأول ١٩٢٧<sup>(١٧)</sup>.

أما نص معاهدة عام ١٩٢٧ العراقية - البريطانية فكان كالاتي<sup>(١٨)</sup>: صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا، والممتلكات البريطانية لما وراء البحار، إمبراطور الهند، من جهة. وصاحب الجلالة ملك العراق، من الجهة الأخرى. لما كانا راغبين في تقوية الصداقة،

<sup>(١٥)</sup>. علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري..، ص ص، ١١٦-١١٨.

<sup>(١٦)</sup>. المصدر نفسه، ص ص، ١١٨-١٢٠.

<sup>(١٧)</sup>. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية-البريطانية..، ص ٢٠٧.

<sup>(١٨)</sup>. ينظر النص الكامل للمعاهدة في: عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات..، ص ص، ١٨٤-

١٨٨، عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..، ج ٢، ص ص، ١٨٤-١٨٨؛ عبدالرزاق الحسني

، تاريخ الوزارات العراقية..، ج ٢، ص ص، ١٤٦-١٤٩.

ومحافظة صلات حسن التفاهم، وإدامتها بين مملكتيهما، ولما كانا قد اعترفا بأن نصوص معاهدتي التحالف الموقعتين في بغداد ، في اليوم العاشر من شهر أكتوبر - تشرين الأول . سنة ١٩٢٢، والمواقف لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية، وفي الثاني عشر من يناير - كانون الثاني ١٩٢٦ ميلادية، الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادي الآخر سنة ١٣٤٤ هجرية، لم تعد ملائمة، بالنظر إلى تبدل الأحوال، والى التقدم الذي أدركته المملكة العراقية، فقد أصبحت محتاجة إلى التعديل. ولما كانا يعتبران أن تعديل نصوص معاهدتي التحالف المذكورتين يمكن تحقيقه بصورة حسنة، وذلك بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة، فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة، على أساس المساواة، لأجل هذا الغرض ، وعينا ممثلين لهما. صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا ، والممتلكات البريطانية لما وراء البحار، إمبراطور الهند، جناب الكابتن أورمسي غور. معاون وزير المستعمرات لصاحب الجلالة البريطانية. وزير الخارجية في الدولة العراقية، الذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجداهما طبق الأصول المرعية، اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى: يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة.

المادة الثانية: يسود السلم والصداقة بين صاحب الجلالة البريطانية، وصاحب الجلالة ملك العراق، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بأن يحافظا على حسن الصلات الودية تجاه الآخر، ويبذل جهده لأن يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية، المؤثرة على السلم والنظام داخل بلاد الفريق الآخر.

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية، التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يخص العراق. ويتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن لا يعدل المواد الموجودة في القانون الأساسي العراقي بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الجانب الآخر، أو تجعل أي ميزة في الحقوق أمام القانون ما بين العراقيين من حيث اختلاف القومية، أو الدين، أو اللغة.

المادة الرابعة: يجب أن تجري مفاوضة تامة، وصريحة، ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية ، التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة.

المادة الخامسة: يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في موضع يساعده على إعطاء معلومات إلى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بالتقدم في أحوال العراق وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية، وسيحيط المندوب السامي صاحب الجلالة ملك العراق ، علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية أنه من الممكن أن تؤثر بصورة مجحفة بمصالح العراق أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة.

المادة السادسة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلتحق حالما تساعد الأحوال المحلية في العراق، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالياً، أو التي يمكن أن تعقد ، بعد موافقة عصبة الأمم بخصوص ما يأتي:( تجارة الرقيق، حرية الترانسيت والملاحة الجوية، تجارة الأسلحة والمهمات، تجارة النساء والأولاد، المساواة التجارية، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية، التدابير لأجل حماية الآداب والفنون والصنائ). وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان ينفذ نصوص الوثائق الآتية:(عصبة الأمم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود البريطانية الفرنسية).

المادة السابعة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق، بأن يشترك بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية، والدينية وغيرها، في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم ، لمنع الأمراض ومقاومتها، بما في ذلك أمراض الحيوانات والنباتات.

المادة الثامنة : على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق، وأن تسير الأحوال بصورة جيدة في نفس الفترة، سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢.

المادة التاسعة: يجب أن لا يكون ميزة في العراق ضد رعايا أية دولة عضو في عصبة الأمم، أو أي دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق، بموجب معاهدة، على أن تضمن لها نفس الحقوق ، كما يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة) ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة لرعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب، أو التجارة، أو الملاحة، أو ممارسة الصنائع ، أو المهن، أو معاملة السفن التجارية، أو السفن المدنية الهوائية، وكذلك يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة من، أو الواردة إلى أية دولة من الدول المذكورة.

المادة العاشرة: يتعهد صاحب الجلالة البريطانية، بناء على طلب صاحب الجلالة ملك العراق، أو بالنيابة عنه، بأن يستمر في حماية الرعايا العراقيين، في الممالك الأجنبية ، حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها.

المادة الحادية عشرة: لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة ، والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين، وفي كل الأحوال يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤ موجودة.

المادة الثانية عشرة: ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي ينتهي حينئذٍ العمل بموجبها.

المادة الثالثة عشرة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق، بأن تبقى في حيز التنفيذ، الاتفاقية العدلية الموقعة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية.

المادة الرابعة عشرة: كل خلاف يقع بين الطرفين المتعاقدين الساميين، فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة، النصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم، وإذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضاً ما بين النص الإنكليزي والنص العربي لهذه المعاهدة ، فالنص الإنكليزي هو المعول عليه.

المادة الخامسة عشرة: تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق، ويتم تبادل وثائق الإبرام، وفقاً للأصول الدستورية المرعية في المملكتين، وتكون عرضة لإعادة النظر فيها بقصد إجراء التعديلات التي تقتضيها الأحوال، عندما يدخل العراق عصبة الأمم، وفقاً لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة، وستقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف الموقعتين في بغداد، في اليوم العاشر من شهر أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٢٢، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية، وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٢٦، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخر سنة ١٣٤٤ هجرية، التي ينتهي العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ .